الحكومة تتسبب بأزمة نقل موظفيها

«سرافيس» لنقل الموظفين تتوقف عن العمل بعد احتساب ليتر المازوت بسعر التكلفة

مسؤول في المحافظة لـ«الوطن»: ننظر بالموضوع بأسرع وقت.. وبعض الجهات غير قادرة على إبرام العقود بالسعر الجديد

فادي بك الشريف

ما إن سعت الجهات المعنية إلى التخفيف من وطأة الازدحامات الحاصلة على العديد من خطوط نقل المواطنين في المحافظات، حتى ظهرت مشكلة جديدة ترتبط بوجود استعصاء حاصل حالياً في نقل الموظفين «المبيت» خاصة بعد احتساب ليتر المازوت للمركبات التي تنقلهم بسعر التكلفة المقدر بـ١١٦٧٥ ليرة بدلاً من السعر المدعوم بألفي ليرة، لينطبق حينها المثل الذي يقول «من تحت الدلف لتحت المزراب».

شكاوى وردت إلى صحيفة «الوطن» من بعض العاملين في الجهات الحكومية حول وجود مشكلة قائمة في موضوع توقف عدد من الباصات عن نقلهم، في ظل إيقاف بطاقات تزودهم بالسعر المدعوم، بعد أن بات لزاماً عليهم الحصول على المادة بسعر التكلفة، ما تسبب بعزوفهم عن استكمال تنفيذ عقودهم التي أبرموها بموجب مع هذه الجهات.

هذا الأمر يضع المعنيين أمام خيارين لا ثالث لهما، إما التدخل بتزويدهم بكميات إضافية بالسعر المدعوم مؤقتا لضمان عملهم ريثما يتم معالجة المشكلة، وإما حصولهم على المادة بسعر التكلفة، وبالتالي معالجة المشكلة بتعديل العقود المبرمة مع الجهات العامة إن أمكن.

مصدر مسؤول في محافظة دمشق أكد لـ«الوطن» أنه يتم النظر حالياً وبأسرع ما يمكن بموضوع نقل الموظفين في الجهات الحكومية، ولاسيما في ظل وجود توقف لدى بعض المتعاقدين مع بعض الجهات غير القادرة حالياً على إبرام عقود وفق التعرفة الجديدة المقررة بـ١١٦٧٥ ليرة، الأمر الذي يتطلب صيغة مناسبة توائم الجميع.

وحسب المصدر فإن هناك مساعي للاستعانة بشركات الاستثمار، علما أن هناك خطة لإعادة تفعيل «الإدارة الموحدة» المخصصة للعقود مع الجهات الخاصة والعامة، مع تشجيع أصحاب الآليات (حتى إن كانت شركات استثمار) على نقل آلياتهم إلى «الإدارة الموحدة» لتكون هي الجهة المعنية والمسؤولة عن تنفيذ العقود في محافظة دمشق بالكامل، وذلك لنقل الموظفين.

وأضاف: بسبب صدور التسعيرة الجديدة، تم إيقاف بطاقات التزود بالسعر المدعوم، علماً أن جزءاً كبيراً من العاملين على نقل الخطوط يعملون في مجال نقل الموظفين في آن معاً، ويحصلون على مخصصاتهم بموجب العقد، من دون الالتزام بشكل واضح بتخديم الخطوط.

مضيفاً: لوحظ من خلال الجولات وجود تسرب لدى بعض الخطوط بسبب اكتفاء أصحاب السرافيس بالسفرات اليومية لعقودهم مع بعض الجهات، وبالتالي خرج بشكل فعلي من الخط العامل عليه، وقال: الأمر وارد وجود حالات تحصل على المادة وتبيعها في السوق السوداء.

واعتبر أن عدداً من أصحاب السرافيس توجه للعمل على خطوط النقل وبالحصول على المازوت بالسعر المدعوم عندما شعروا أن عملهم بموجب العقود أصبح مكلفاً، ما أدى لظهور عدد من السرافيس كانت متسربة عن العمل لبعض الخطوط مثل «مزة جبل كراجات»، وأصبح هناك توفر أكبر للسرافيس على الخط.

في السياق وافقت لجنة نقل الركاب بدمشق على مقترح إحداث خطوط لوسائط النقل الجماعي يسمح لها بنقل الموظفين وطلاب المدارس والجامعات والعمال وغيرها بعد الحصول على موافقات من اللجنة وتتزود بمادة المازوت وفقا للسعر المحدد من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك البالغ ١١٦٧٥ ليرة وتحديد مسار لها، وعدم السماح لوسائط النقل العامة العاملة على الخطوط ضمن المدينة وبين المحافظات والمحدد لها مسار بداية ونهاية الخط وتتزود بمادة المازوت المدعوم بسعر ٢٠٠٠ ليرة بالعمل خارج الخطوط المحددة لها منعاً للازدواجية في العمل.

وأكدت اللجنة وجوب تنظيم عمل جميع وسائط النقل العامة وإعداد دراسة لكل الخطوط العاملة في المدينة والاحتياج الفعلي لكل خط وخاصة في أوقات الذروة وتكليف فرع المرور بدمشق وضع لصاقات خاصة بكل خط يكتب عليها رقم الآلية والمسار من بدايته حتى نهايته والتعرفة المحددة، وبالتالي وجود خط موحد لكل الآليات العاملة على العقود.

وأكد المصدر أنه حتى الآن هناك توجه لعدم الجمع بين عمل السرافيس على خطوط النقل إضافة إلى نقل الموظفين في آن معاً، وذلك وفق مسارات محددة، مؤكداً أن هناك ١٨٠ آلية تابعة للإدارة الموحدة، ولكن الأمر بحاجة إلى وقت وكوادر وآليات كافية، ما يؤدي لفصل الآليات التابعة للعقود عن الآليات العاملة على خطوط النقل.

أجور المشافي الخاصة تسبب المرض!!

يوسف لـ«الوطن»: مبالغة غير منطقية ويجب أن تعالجها وزارة الصحة

نورمان العباس

ليس كُل الأوجاع سببها المرض، فهناك آلام تأتي بسبب فاتورة من أحد المشافي الخاصة التي أصبحت تنافس الفنادق خمسة النجوم في أسعار إقامتها وأجور العمليات، فأصبح المواطن المحدود الدخل يفضل تحمل الألم أحياناً على اللجوء إليها في ضوء تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة، لتتحول إلى رفاهية لا يطولها سوى أصحاب الدخل المرتفع والأثرياء.

«الوطن» تواصلت مع أحد المشافي الخاصة لمعرفة تكلفة الإقامة ليوم واحد في المشفى ليأتي الرد أنّ الغرفة ليوم واحد من دون عناية مليون و٦٠٠ ألف، أما العناية وسطياً بـ١٠ ملايين ليرة ليوم واحد فقط من دون إقامة الغرفة، على حين تكلفة عملية، والصورة ١٠٠ ألف ليرة والمعاينة ١٠٠ ألف ليرة.

مصادر طبيبة في مشفى المواساة أكدت لـ«الوطن» أن المشافي الخاصة سجلت أسعارها أرقاماً خيالية، ويبرره طبيب من المشفى أنّ أحد المواطنين كان يحتاج إلى عملية مع إقامة في أحد المشافي الخاصة فطلب منه المشفى ٣٠٠ مليون ليرة مما دفعه إلى التوجه إلى مشفى المواساة الجامعي لتلقي العلاج، على حين كلفت عملية ديسك في أحد المشافي الخاصة في طرطوس ١٥ مليوناً.

ونوه الطبيب بأن الخدمات في المشافي الحكومية والعمليات تضاهي المشافي الخاصة، مشيراً إلى أنّ المواطن متوسط الدخل لا يستطيع الدخول إلى المشافي الخاصة التي تطلب أسعار خيالية مقارنةً بدخله لذلك يفضل اللجوء إلى المشافي الحكومية رغم الانتظار.

وحول نقص الكادر الطبي في المشافي الخاصة أعاده إلى منع الأطباء المقيمين من العمل في المشافي الخاصة.

وأعتبر يوسف أن هذه المبالغة في الأسعار يجب أن تُعالجها وزارة الصحة وتتم المناقشة مع المشافي الخاصة.

وحول إشكالية منع الأطباء المقيمين من العمل في المشافي الخاصة والنقص الذي خلفه ذلك في الكادر الطبي وخاصةً في قسم الإسعاف داخل المشافي الخاصة تساءل يوسف هل يا ترى المشفى الخاص قادر على التعاقد مع أطباء أخصائيين للمناوبة دوماً في الإسعاف ويأجور الأطباء المقيمين نفسها؟ وأشار إلى أنّ هذا القرار سوف يُجبر المشافي الخاصة على التعاقد مع أخصائيين بأجور أعلى وبالتالي ارتفاع أجور الخدمات بالمشافي الخاصة.

أما عن الأخطاء الطبية في المشافي الخاصة فقد أكد يوسف أنّه بالنسبة للأخطاء الطبية سواء بالمشافي الخاصة أو العامة يجب النظر لكل مشكلة على حدة، لمعرفة على حد سواء أكان خطأ طبياً أم تقصيراً طبياً وهناك فرق كبير بين الحالتين قضائياً.

وحاولت «الوطن» التواصل مع وزارة الصحة لمعرفة موقفها من الأسعار الخيالية التي تتقاضاها المشافي الخاصة ومعرفة كيف تتعامل مع الشكاوى التي تقدم على عمل هذه المشافي وآلية المراقبة المتبعة عليها، أوضح المعنيين بالموضوع أنهم لا يستطيعون التصريح من دون موافقة المكتب الصحفي الذي لم يرغب في ترشيح أي شخص للإجابة عن الموضوع!

مطالبات لإقامة دورات تعليمية لأبناء العمال

عمال التنمية الزراعية يطالبون بزيادة سعر القمح وتشجيع زراعة الشوندر وتحسين الظروف المعيشية

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد محافظ حماة محمود زنبوعة ضرورة العمل على كل الجبهات التي تساهم في دعم العامل والفلاح، فهما أهم دعائم اقتصاد الوطن وأساس بنيانه، داعياً الجهات المعنية في المحافظة إلى تقديم كل أسباب ووسائل الدعم لهما، لتحسين ظروف العمال والفلاحين المعيشية، وتأمين ما يلزم لعملهم الإنتاجي، ومستلزمات العملية الزراعية بكل مكوناتها.

وكان أعضاء نقابة عمال التنمية الزراعية طالبوا في مؤتمرهم السنوي بضرورة إعادة النظر في مزادات وعقود استثمار الأراضي، وإلزام المستثمرين بتقديم كل الخدمات لها ولاسيما مع تراجع إنتاجيتها، وزيادة تسعير القمح وخصوصاً أن تكلفة إنتاج الكيلو نحو ٥٠٨٠ ليرة، وتشجيع زراعة الشوندر السكري بتنظيم عقود بين المزارعين وشركة سكر تل سلحب، والالتزام بتأمين البذار والأسمدة واستلام المحصول من الشركة.

وشدد المجتمعون على تفعيل عمل المؤسسة العامة للمباقر وتنشيط عمل المحطات التابعة لها، وإعادة توزيع الحليب واللحم على عمالها وتشميلهم بالأعمال الخطرة والشاقة لتماسهم المباشر مع القطعان، وتثبيت العمال المؤقتين ورفع قيم التأمين الصحي وخصوصاً بعد التعديل على أجور العمليات الجراحية وأسعار الأدوية، ومنح بطاقة التأمين للمتقاعدين، وحل مشكلة القرار ٧٩ المتعلق بالليالي العمالي وحرمان كثير من العمال منه، وتسريع العمل بتطبيق نظام الحوافز الإنتاجية وزيادة مخصصات المحافظة من الكهرباء والتخفيف من الانقطاعات المتكررة ضمن برنامج التقنين الكهربائي، وتفعيل عمل ورشات الطوارئ والاستجابة لشكاوى المواطنين المتعلقة بالأعمال.

كما طالبوا بإقامة دورات تعليمية لأبناء العمال في الشهادتين الثانوية والإعدادية، وعدم حسم قيمة الضمان الصحي من راتب العامل قبل استلامه بطاقة التأمين الصحي، وتركيب ألواح طاقة شمسية لدائرة زراعة مصياف بسبب انقطاع التيار الكهربائي لفترة طويلة، وزيادة «الترفيعة» الاستثنائية للعمال المسقوفين وتحسين المستوى المعيشي وزيادة الرواتب والأجور، ورفع سقف الرواتب للعاملين، وسقف إصلاح الآليات بما يتناسب مع الأسعار الرائجة بالأسواق، وزيادة طبيعة العمل للفنيين والميكانيكيين، وضرورة المرونة في صرف كميات المحروقات للآليات بالمهام الخارجية، وزيادة تعويض مخاطر العمل للأطباء البيطريين والمراقبين والعمال الفنيين الزراعيين، وإدراج سائقي آليات الإطفاء ومرافقيهم بتعويض طبيعة العمل الخاصة بعمال الإطفاء، وإعادة النظر بالنظام الداخلي لجمعية خريجي المدارس الزراعية والبيطرية وإيجاد آلية لتحويلها إلى نقابة مهنية أو ضمها لنقابة التنمية الزراعية، وإعادة خطة الطرق الزراعية إلى مديرية زراعة حماة والهيئة العامة لإدارة تطوير الغاب وفصلها عن خطة الخدمات الفنية.

عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال بشير حلبوني، أشار إلى أن موضوع التأمين الصحي قيد العمل، وسيكون في التطبيق خلال العام الحالي، ومعالجة وضع العمال المؤقتين وصرف الحوافز الإنتاجية للعمال خلال الفترة المقبلة مع بدء إقرارها.

في حين أكد رئيس مكتب النقابة محمد راضي السويد ضرورة دعم المحاصيل الإستراتيجية ولاسيما القمح. وبيّن أن مكتب النقابة عمل على تعديل صندوق المساعدة الاجتماعية ورفع سقف نهاية الخدمة إلى ١.٢ مليون ليرة، وصرف نحو ١٧٨ مليون ليرة إعانات من صندوق المساعدة.

ولف رئيس اتحاد عمال حماة مازن عطورة إلى أن المطالب التي طرحها أعضاء المؤتمر محقة، وأن الاتحاد سيتابعها مع الجهات المعنية ليصار إلى إيجاد الحلول المناسبة لها.

رئيس الاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية والتبغ ياسين صهيوني، ذكر أن إعادة توزيع الحليب واللحم على العمال توقفت مع الوزارة، وتم الاتفاق على أن تكون هذه الميزة ضمن أحد بنود نظام الحوافز.